

55 في المئة من الشركات الخليجية تمت عليها عمليات شراء عالية

## أسهم البنوك الأكثر جاذبية للمستثمرين في دول الخليج

دينا حسان:

ذكر تقرير لجريدة فاينانشال تايمز أن الأبحاث والدراسات المقامة على الشركات الخليجية والصناعات خلال السنوات الأخيرة الماضية زادت مدفوعة بزيادة الاهتمام الدولي بالشركات المدرجة في المنطقة الخليجية الغنية بالنفط، وعلى الرغم من نقد الكثير لاداء السليبي لبعض من هذه الشركات، إلا أن المحللين ينظرون إلى مستقبل الشركات الخليجية بعين ايجابية بشكل كبير.

وقفاً لملاحظة وتوقع 95 بحثاً ودراسة اقامتها شركة «مركز» الاستثمارية ان حوالي 55 في المئة من الشركات الخليجية تمتعت بحجم عال من شراء اسهمها و 34 في المئة ظلت اسهمها معلقة، واقل من 12 في المئة حثت المستثمرين على بيع اسهمهم، وفي شهر اكتوبر 50 في

التمتة قاموا بتوصيات بشراء اسهمهم. وقد حظي القطاع المصرفي بعدد لا بأس به من الدراسات والأبحاث المقدر عددها بـ 18 دراسة، حيث توجد نسبة كبيرة من الشركات المدرجة تقوم هذه البنوك بتموليها وقد كشفت الدراسات ان اغلب هذه البنوك قد تمتعت بنسب شراء عالية من اسهمها واربعة منها توقفت اسهمها عن التداول لتعرضها لمشكلات وبنك واحد قام بتوصيات شراء للاسهم.

وفي هذا الصدد يقول رئيس قسم البحوث في «المركز» ما ندجلوثر راغو «لست متفاجئاً بنسب الشركات والبنوك التي قامت بتوصيات شراء للاسهم نظراً لتنازل قيمة الاسهم خلال السنة الماضية، ولكنها لم تكن مدعومة من اداء السوق».

وفي الواقع على الرغم من تصاعد وجهات نظر المحللين بشأن مستقبل هذه الشركات واسهمها، إلا ان اسواق

الاوراق المالية الخليجية لم تخطفى بءاء جيد في عام 2009 بالمقارنة بأسواق الاوراق المالية الأخرى.

وعلى مدى الـ 12 شهرا الماضية، كشف تقرير msci Barra للمؤشرات الخليجية، انها حظيت بارتفاع نسبته 15 في المئة فقط، وابتقت على ما يقارب نسبة 10 في المئة اقل من مكائنها التي كانت عليها قبل ثلاث سنوات بالمقارنة بنسبة 76 في المئة و 2 في المئة من المكاسب لمؤشرات الاسواق الناشئة.

وقد سجل مؤشر msci Barra للاسواق، باستثناء بورصات الخليج، زيادة بنسبة قدرها 17 في المئة على مدى الاشهر الاثني عشر الماضية، وانخفضت بنسبة 13 في المئة في ثلاث سنوات على الرغم من ان الاسواق الخليجية هي أرخص من الاسواق الأوروبية واسواق الشرق الاوسط وأفريقيا. وارجع راغو النقص الموجود

تتعلق ببعض العقود التي أبرمتها الإدارة السابقة وتكبثت الشركة إثرها خسائر

## مجلسا إدارة «الشبكة» السابق والحالي يبحثان حل الأمور العالقة بعيداً عن القضاء

أحمد الفضلي:

بعلاقة الشركة بـ «د للاجارة».

أكد مصدر مطلع بان مجلس ادارة الشبكة المنتخب حديثاً برئاسة نايف العنزي قد التقى الملاك السابقين للشبكة وعددا من اعضاء مجلس ادارة «د للاجارة» لبحث عدد من الامور المتعلقة بالشركتين وارتباطهما، وقد أبدى الملاك السابقون استعدادهم لحلها وديا بما يخدم مصالح الطرفين

واقادت المصادر بان الشبكة مازلت تنتظر الردود والاجابات بعد ان اقترحت تصوراتها ورؤيتها للحل مع مطالبتهم للملاك السابقين بضرورة الاسراع بالرد، خصوصا ان الامور المعلقة ترتبط وتعتمد عليها قدرة الشركة على النهوض خلال الفترة القادمة، خاصة ان عددا من نقاط الخلاف بين الطرفين تتعلق ببعض العقود التي تم ابرامها وكلفت الشركة خسائر كبيرة دون دراسات وبحث، ودون قرارات واضحة وهي مرتبطة

### إصدار ميزانية الشركة

مرهون بحل نقاط الخلاف

لتعلقها بأمر مالي ..

والملك السابقون أبدو

استعداداً لحلها

## عمومية «جلوبل» 12 يناير لمناقشة تحويل ملكية الأصول

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن الجمعية العمومية العادية لشركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) سوف تنعقد يوم الثلاثاء الموافق 12-01-2010 في تمام الساعة 12.30 ظهرا في مقر الشركة حيث سيتم خلالها مناقشة ما يلي:

1 - الموافقة على تحويل ملكية أصول الشركة من استثمارات غير عقارية مملوكة بشكل مباشر او غير مباشر للشركة الى صندوق جلوبل ماكرو فندد المؤسس في مملكة البحرين والملوك بالكامل شركة تابعة مملوكة بالكامل بطريق مباشر وغير مباشر لشركة بيت الاستثمار العالمي (ش.م.ك.مقفلة) جلوبل وذلك طبقا لاتفاقيات اعادة هيكله ديون الشركة.

2 - الموافقة على تحويل ملكية أصول الشركة من استثمارات عقارية الى شركة مشاع الاسلامية العقارية (ش.م.ك.مقفلة) والمملوكة بالكامل بطريق مباشر، وغير مباشر لشركة بيت الاستثمار العالمي (ش.م.ك.مقفلة) جلوبل، وذلك طبقا لاتفاقيات اعادة هيكله ديون الشركة.

3 - الموافقة على رهن أصول الشركة من استثمارات عقارية وغير عقارية لصالح دائني الشركة وذلك طبقا لاتفاقيات اعادة هيكله ديون الشركة.

علما بان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

## إضافة أسهم إلى سوق الخيارات

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه سوف تتم اضافة أسهم الشركات التالية في سوق الخيارات اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 4-1-2010.

1 - شركة الاستشارات المالية الدولية.  
2 - شركة ايكاروس للصناعات النفطية.  
علماً بأن عقود الخيارات سوف تصدر للقرات (شهر، 3 شهور، 6 شهور، 9 شهور، سنة).

## استقالة رئيس مجموعة عارف

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن مجموعة عارف الاستثمارية أفادته بأن مجلس إدارة الشركة قرر في اجتماعه بتاريخ 30-12-2009 قبول استقالة الدكتور علي فهد الزميع من رئاسة وعضوية مجلس إدارة المجموعة اعتباراً من نهاية دوام يوم 31-12-2009 واختار المجلس ابراهيم عبدالله الخزام عضوا منتدبا اعتباراً من يوم 1-1-2010.

## «بيان للاستثمار» تحقق 263

ألف د.ك من بيع ملكيتها

في شركة تابعة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة بيان للاستثمار أفادت بأنها باعت كامل ملكيتها في شركة إبيدال للتسويق والإعلان والبالغة 51 في المئة، وتم البيع بمبلغ 838.075 د.ك لإقرارها واعتمادها وقد امتنع البنك المعلن اليه الثاني عن ذلك وكان ذلك الامتناع يشكل في جانب المعلن عليه الثاني «بنك الكويت المركزي» قرار الصادرة في هذا الشأن، ومن ثم يكون قرار بنك الكويت المركزي السليبي بالامتناع عن اقرار البيانات المالية الخاصة بالشركة الطالبة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2008 قائما على غير اساس سليم من القانون مما يكون معه فاقد لسببه ومن المقرر أن القرار الاداري يجب ان يقوم على سبب يبرره، والا كان غير مشروع ويكون جديرا بالالغاء مع ما يترتب على ذلك من اثار، واما اعتبار تلك البيانات المالية مسلمة من الشركة لبنك الكويت المركزي وفقا لما يقضي به القانون، وبحق للشركة عقد جمعيتها العمومية للمساهمين لاقرار الميزانية والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2008 بناء على تلك البيانات المالية.

## الإدارية تلغي قرار المركزي بعدم اعتماد ميزانية دار الاستثمار

المركزية الملحق بالبيانات المالية من اقرارات البنك المركزي، وقدمتا تقريرهما في ذلك وتم تسليم البيانات المالية للبنك المركزي في الميعاد المقرر، وبالتالي تكون الشركة الطالبة قد اوفت بكامل التزامها، ولا يزال من ذلك ما ارسله بنك الكويت المركزي من مكاتبات للشركة بمقولة ان مراقبي الحسابات فقد ضمنوا تقريرهما تحفظا مؤداه عدم تمكن مراقبي الحسابات من ابداء رأيهم، وهو ما يتعلق بمسألة حسابية يختص بها مراقبي الحسابات والذين اناط قرار وزير المالية في شأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار في المادة «19» منه، السلطة للبنك المركزي ان يطلب من مراقبي حسابات شركات الاستثمار ان يبينوا في تقاريرهم السنوية القواعد والوسائل التي اعتمدها في التحقيق من وجود الاصول وطرق قويمها وكيفية تقدير التزامات الشركة قبل الغير، وعلى مراقبي الحسابات بناء على طلب البنك المركزي ان يوقع على اية بيانات او معلومات محاسبية ترسلها الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها الى البنك.

ولما كان ذلك وكان بنك الكويت المركزي قد امتنع عن اقرار البيانات المالية للشركة الطالبة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2008 مما من شأنه تعطيل عقد الجمعية العامة للشركة، والتي يدخل في جدول اعمالها اقرار الميزانية وحساب الاريح والخسائر ومناقشة تقرير مراقبي الحسابات، مما يكون معه هذا الامتناع قد الحق اضرارا فاحدة بالشركة وبالمساهمين فيها. ولما كانت الشركة قد اوفت بكامل التزامها

وتكون وزارة الاتصالات المشرف على الرخصة الرابعة بعد فشل هيئة الاتصالات في محاسبة الشركات العاملة عن سوء الخدمة المقدمة للمواطنين». وفي ما يتعلق بالمستثمر من القطاع الخاص علقت الياسري ان اختياره سيتم وفقا لكفائته في هذا المجال وحجم الاستثمار الذي سيقدمه دون الخوض في حجم الاستثمار المطلوب والرابعة قالت الياسري ان هناك اطرافا غير حكومية لم تسمح لها بتعاون بشكل كامل خوفا من تضرر مصالحها.

والتي جاءت بالتقرير تحت عبارة «عدم القدرة على ابداء الرأي». ولما كانت مكاتبات البنك المعلن اليه الثاني في هذا الشأن قد تناولتها الشركة الطالبة في كتابها اليه بالابرار والآخرها كتابها المرسل لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي المؤرخ 14/7/2009، والذي شرحت فيه الشركة الطالبة صحة وقانونية ما قدمته من بيانات مالية كما يلي:

1- اذا كان البنك يقصد بعبارة تقديم البيانات المالية خالية من اي تحفظات جوهرية» هو ما ورد بتقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية المجمعة عبارة «اساس عدم القدرة على ابداء الرأي» فانه فضلا عن ان هذه العبارة لا تشكل تحفظا على البيانات المالية، الا ان هذه العبارة ليست راجعة لسبب يعود الى الشركة، ولا تملك الشركة او اي من موظفيها ومسؤوليها ازالة هذه العبارة من التقرير، اذ انها من سلطات ومسؤوليات مراقبي الحسابات وفقا لمعايير التدقيق العالمية وقد قامت الشركة بمخاطبة مراقبي الحسابات بطلب البنك المركزي ازالة هذه العبارة وما ورد تحتها من شرح في تقرير البيانات المالية المجمعة لمعرفة ما اذا كان باستطاعتهم ازالة هذه العبارة عن عدمه وكيفية تقديم الشركة المساعدة في ذلك.

2- كما ان من المعلوم ان مراقبي الحسابات سألني الذكر لا يخضعون لاية تعليمات او آراء تفرض عليهم من الشركة بمناسبة قيامهم باعمالهم، ولهؤلاء المراقبين الرأي الاول والاخير

تستعد الحكومة العراقية لطرح رخصة رابعة بعد موافقة مجلس الوزراء المبدئية على إحالة الرخصة الى وزارة الاتصالات، وذلك بهدف تحسين خدمات الهاتف النقال مع مستخدمين شركات عالمية كبرى بالتنافس على تنفيذ المشروع.

وفي حديث خاص مع «الاسواق نت» قالت الدكتورة هيام الياسري مستشار وزير الاتصالات العراقي إن مجلس الوزراء أمر بتشكيل لجنة برئاسة فائق عبد الغادر وزير الاتصالات العراقي لمتابعة واستكمال الإجراءات اللازمة

وواضح ان ثمة غرامة مالية تتراوح قيمتها بين 200 و5000 جنيه مصري ستفرض على المالك في حال عدم اقرار (ضريبة العقارات المبنية) قبل الموعد المحدد لها وهو ال 31 من مارس المقبل.

وذكر المنصور في سفارة الكويت لن تالو جهدا في سبيل تقديم اي استيضاح او مشورة إزاء (ضريبة العقارات المبنية) والخطوات الواجب اتخاذها من قبل المواطنين لتقديم الاقرار الضريبي وذلك لتجنبهم الوقوع باي اشكال من اي نوع في هذا الشأن.

دعا رئيس القسم القضائي في سفارة الكويت لدى القاهرة مشعل المنصور المواطنين الكويتيين ممن يمتلكون اى عقار في مصر الى سرعة تقديم الاقرار الضريبي لتلك العقارات لدى مصلحة الضرائب العقارية قبل نهاية مارس المقبل.

وقال المنصور في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان هذا الاقرار يقدم عن كل عقار مبني سواء كان منزلا او فيلا او شقة او عوامة او منشأة تجارية او صناعية او شاليه، موضحا ان ضريبة العقارات المبنية ستفرض على كل وحدة سكنية يتجاوز سعرها 500 الف جنيه مصري.

واضاف ان هذه الضريبة ستقدر بواسطة موظفي مصلحة الضرائب العقارية التابعة لوزارة المالية المصرية وذلك بعد معاينة العقار وموقعه وتحديد قيمته السوقية مع مراعاة تقسيم المناطق والاجاء حسب مستوى الاسكان بها.

عبدالله الشايح:

قضت المحكمة الادارية برئاسة المستشار عادل الكندري بالغاء القرار الاداري للبنك المركزي القاضي بالامتناع عن اعتماد الميزانية لشركة دار الاستثمار، والزمنه بدفع مبلغ 5001 د.ك على سبيل التعويض المدني المؤقت، وفي تفاصيل الدعوى التي اخصصت بها دار الاستثمار كالا من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي.

ان نص المادة «18» من قرار وزير المالية الصادر في 8 يناير سنة 1987 في شأن رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار من انه يجب على شركات الاستثمار ان تقدم الى البنك المركزي خلال ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء سنتها المالية الميزانية العامة وحساب الاريح والخسائر لاقرارها قبل عرضها على الجمعيات العامة.

وبناء على تعليمات محافظ بنك الكويت المركزي بتعيين مراقبي حسابات للشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية لا يقل عددهم عن اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب محاسبية منفصلة، واخطار بنك الكويت المركزي باسماء مكاتب التدقيق التي يتم ترشيحها من قبل تلك الشركات، والنص في المادة «19» من قرار وزير المالية سالف الذكر بان البنك المركزي ان يطلب من مراقبي حسابات شركات الاستثمار ان يبينوا في تقاريرهم السنوية القواعد والوسائل التي اعتمدها في التحقيق من وجود الاصول وطرق قويمها وكيفية تقدير التزامات الشركة

قبل الغير، وعلى مراقب الحسابات، بناء على طلب البنك المركزي، ان يوقع على اية بيانات او معلومات حسابية ترسلها الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها اليه البنك المركزي، وذلك بما يفيد صحة هذه البيانات والمعلومات، كما ان على مراقب الحسابات ان يوضح في تقريره ما اذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تتضمن اية مخالفات للقرارات او التعليمات المبلغة للشركة من البنك المركزي.

ولما كان قد صدر تعميم من البنك المركزي بالزام الشركات عدم نشر اية معلومات حول البيانات المالية او صافي نتائج النشاط قبل اقرار البيانات من قبل اقرارها من البنك المركزي.

ولما كانت الشركة الطالبة قد قامت باعداد البيانات المالية الخاصة بها عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2008 وتمت مراجعتها من مراقبي الحسابات المعينين لديها والذين قاما باعداد تقريرهما وتم تسليمه للبنك المعلن اليه الثاني لاتخاذ شؤونه فيها وقرارها الا ان البنك سالف الذكر، ومن قبيل العنت والتعسف في استعمال السلطة حرر العديد من المكتب للشركة الطالبة بالقول تارة بأنه تم التوقيع عليها من مراقب حسابات واحد دون توقيع المراقب الآخر، وتارة اخرى بالقول بوجود تحفظات جوهرية من مراقبي الحسابات على اعتماد البيانات المالية